



١٠٠ ألف ليرة وسلة غذائية تثيران ضجة في محافظة الريف

عضو مكتب تنفيذي: برنامج جديد لدى الجهات المانحة يستبدل السلال الغذائية بمبالغ مادية

الشيخ: الأولوية لذوي الشهداء والجرحى ثم ذوي الإعاقة وتالياً لفقر الحال

وقالت الشيخ إن عملية تقييم فقير الحال تكون بناء على مقابلة في مكتب عضو المكتب التنفيذي المختص و تكون الأولوية للمساينين بأمراض السرطان ومن ثم أصحاب الأمراض المزمنة عبر ربطهم بجمعيات تؤمن الدواء من دون مقابل مادي وبشكل دائم وتالياً تقديم إعانة مالية مرية واحدة بقيمة ١٠٠ ألف ليرة.

ووفقاً للشيخ فإن المحافظة مستمرة بصرف الإعانات لكن إذا أصبح العدد فوق المكن سيتم وضع ذوي الإعاقة وتالياً فقير الحال.

عدد المسجلين بين يوم وأخر لكن وفقاً لدفتر تسجيل الطلبات فإن الرقم وصل إلى ٢١٥٠ طلباً وذلك حتى ظهر أمس.

عضو المكتب التنفيذي للشؤون الاجتماعية آلاء الشيخ رفضت التعليق على الموضوع مفضلة الحديث عن إستراتيجية المحافظة في إدارة الملف الإغاثي وبيّنت في تصريح لـ«الوطن» أن المحافظة من خلال إشرافها على الملف الإغاثي وضعت أساس ومعايير المستحقين فأولاد ذوي الشهداء والجرحى وبعدم ذوي الإعاقة وتالياً فقير الحال.

دفع إداهن للتساؤل «إذا أنا عم سجل لابني المعوق فوين بدو يكون ساكن»، سيدة أخرى رأت في عملية التسجيل وفقاً لتعبيرها - بدءن يحططونا مصاري عالفاوضي حق طلب وطوابع وتصوير والمختار كان بده هديك الحسبة «فيما عبر آخرون عنأملهم بأن تتم الموافقة على طلباتهم».

وكانت محافظة الريف قررت تحديد يوم الثلاثاء فقط للتقديم ووضعت الإعلان عن ذلك على باب الدخول إليها في حين يختلف

مهنة الطب، موضحاً أن القانون الذي يتم العمل على إصداره سوف يتناول مسؤولية الطبيب في هذا المجال، ومشيراً إلى أن معظم الدول العربية فيها قانون متعلق بالمسؤولية الطبية وكذلك قانون التأمين على الأخطاء الطبية.

من جهته أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق قحطان إبراهيم أن ٧٠ بالمئة من محلات الحلاقة النسائية تمارس مهنة التجميل ومن دون ترخيص والمقصود حقن البوتوكس والوشم وغيرها من الأمور البسيطة في التجميل وليس عمليات التجميل الجراحية، كاشفاً أن هذا العام تم ضبط ٦ محلات حلاقة تمارس التجميل معظمها محلات حلاقة نسائية.

وبين قحطان أن ترخيص مراكز التجميل يكون من وزارة الصحة وباسم طبيب حصر، لافتاً إلى أن الذين يعملون في المركز لا يشترط أن يكون جميعهم أطباء لأن هناك أعمالاً من الممكن أن يقوم بها من غير الأطباء مثل مساعد صيدلي، لافتاً إلى أن دور الشؤون الصحية في المحافظة الرابعة الصحية ومدى تطبيقها للشروط من عامة ونظافة وغير ذلك من الشروط الصحية التي يجب أن تتوافر في مركز التجميل إضافة التأكيد من الترخيص الصادر عن وزارة الصحة.

إغلاق أي مركز لأي طبيب غير مختص بالاختصاصات المحددة من «الصحة»

خلصت لها الندوة التي أقامتها بالتعاون مع وزارة العدل حول المعايير الطبية إلى وزارتي الصحة والعدل على إصدار قانون المسؤولية وبيان مستقلًا عن القانون الذي أنه قادر أن يمارس الأعمال التجميلية البسيطة من حقن البوتوكس وغيره في وقت مبكر. وفيما يتعلق بموضوع الأخطاء الطبية بين فندى أنه تم رفع المقتراحات التي أنه قادر أن يمارس الأعمال التجميلية البسيطة من حقن البوتوكس وغيره في وقت مبكر. وفيما يتعلق بموضوع الأخطاء الطبية بين فندى أنه تم رفع المقتراحات التي

ممارسه مهنة التجميل. وأشار إلى أن اختصاص الجلدية مازال الأكثر رغبة عند الجيل الصاعد من الأطباء باعتباره له صلة في موضوع العمليات الطبية المتعلقة بالتجميل كما

حملة على مراكز التجميل العشوائية
«الصلة» تحدد شروطًا جديدة لمن يُسمح لهم بإجراء عمليات تجميل
مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق: ٧٠ بالمئة من محلات العلاقة النسائية أعمال تجميلية من دون ترخيص

| محمد منار حميجو

كشف نقيب الأطباء غسان فندي وزارة الصحة أصدرت قراراً لتنظيم التجميل في سوريا محدداً فيه الأطباء الذين يحق لهم ممارسة هذه المهنة أطباء الجلدية والجراحة التجميلية وكذلك أطباء الأذننية ويكون معلهم في الأنف والأطباء العينية ويفيد اختصاصهم بالعين فقط، مشيراً إلى هذا القرار سوف يتنظم الأعمال المتعلقة بالتجميل كما أنه يسمى في اتفاقية الأخطاء الطبية الناتجة عن عمل التجميل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فندي بعد هذا القرار أي طبيب يمارسه التجميل من غير هذه الاختصاصات دون ترخيص من وزارة الصحة يمارس لغير الاختصاص وبالتالي يتعرض عليه عقوبات منها إغلاق المكان بالشلل الأحمر، مؤكداً أن ترخيص مركز التجميل لا يكون إلا من وزارة الصحة وبطبيب حصرياً.

وشدد فندي على أن هذا القرار بحاجة متابعة، مشيراً إلى أن النقابة سوف تتابع أي شوكي ترد على أي مركز تجميلي بما أن الطبيب فيه يمارس التجميل وهو يحمل الاختصاص المسموح من د

عندما يغش الطلاب زملاءهم

طلاب في جامعة دمشق يروجون لأسئلة امتحانية «مسربة» مقابل منافع مادية والجامعة تحيلهم إلى «الانضباط»

فادي بك الشرييف

أكاديمياً مسؤولاً في جامعة دمشق حالياً.
عدد من الطلاب في كلية الآداب والعلوم
الإنسانية إلى لجان الانضباط لترؤس ومحهم

لأسئلة ادعوا أنها مسرية مقابل قبض
مبالغ مالية من طلاب آخرين وقعوا ضحية
ابتزازهم.

وقال المصدر: هذا الأمر غير صحيح على
الإطلاق، ولم يثبت أي تسلّب لأسئلة في
أي اختصاص من الاختصاصات ضمن
الكلية، على أن تتخذ الإجراءات القانونية
اللزامية بحق المخالفين. واستكمال التحقيق
في هذا الموضوع عبر اللجان المختصة عملاً
بقانون تنظيم الجامعات، مضيقاً: تمت
المقارنة بين الأسئلة المسربة والحقيقة
ولم يثبتت أي تطابق في أي سؤال على
الإطلاق.

وكشف المصدر أن الجامعة في كل فصل دراسي تسحب عينات عشوائية للوقوف عند الواقع أي خلل خاص سواء من الطلاب أو من بعض الأساتذة، وذلك ضمن إطار متابعتها حفاظاً على جودة التعليم وإنصاف جميع الطلاب الملتحقين، بما فيه الحد من تسول له نفسه التلاعب أو الغش خلال الامتحانات، علماً أن الجامعة أحالت خلال الفترة الماضية عدداً من الدكتوراه إلى مجالس تأديب، مع إحالة عدد من الطلاب كل فصل امتحاني إلى لجان الانضباط لتلقي العقوبة اللازمة بحقهم.

وحذر المصدر من انتشار أي حالة من هذه الحالات، ولاسيما أن العقوبات

المقرر- اسم الجامعة...) وضرورة تقليل الإجابات بشكل صحيح.
وشهدت الجامعة على عدم وضع إشارة فارقة على ورقة الإجابة منها كما نوعها، وعدم تدوين أي معلومات تخص المقرر على ورقة الأسئلة، كما يمنع منعه تماماً الخروج من قاعة الامتحان قبل مضي نصف ساعة على بدئه وقبل أن يتم التقد ل Arrival الطالب في القاعة وضد العدد على نحو صحيح، مع التشدد على عدم تغيير القاعدة تحت طائلة الإحالة لجنة الانضباط، تناهيك عن عدم اصطدام أي وسيلة غش أو أجهزة إلكترونية تحاول طائلة الإحالة إلى لجنة الانضباط.

القصاصات الورقية.
وكانت رئاسة جامعة دمشق قد عممت على كل عمداء الكليات بالتأكد من الجاهزية من حيث القاعات والأوراق الامتحانية والصيانتة، حيث نصت التعليمات المتعلقة بالطلاب على الالتزام بطريقة تقليل الرقم والإجابة الموجودة على الورقة الامتحانية المؤمنة وكل مخالفة لهذه التعليمات تعد مخالفة امتحانية تهمل من خلالها ورقة الطالب في حال عدم قراءة بجهاز التصحيح لها، وضرورة كتابة كل البيانات للطالب على ورقة الأسئلة وورقة الإجابة متضمنة الاسم الثلاثي- الرقم الامتحاني - اسم وفي السياق، كشف المصدر المسؤول عن ضبط خلل في أحد المقررات الامتحانية في كلية الطب البشري، علمًا أنه تم تدارك الأمر ومعالجته.
وعلى نحو متصل، سجلت جامعة دمشق أكثر من ٨٠ حالة غش وشغب منذ بداية الامتحانات للفصل الدراسي، علمًا أن أكثر حالات الغش كانت في كلية الآداب بواقع ٣٥ حالة، تليها الحقوق بـ ٧ حالات غش، ومن ثم التربية بـ ٥ حالات غش، والعلوم السياسية بـ ٤ حالات، إضافة إلى عدد من الحالات بمختلف الكليات بجامعة دمشق وفروعها في درعا والسويداء والقطنطرة، لافتًا إلى أن حالات الغش معظمها باستخدام
